

## 672/شرح بلوغ المرام من 742 إلى آخر الكتاب/الشيخ عبدالله الفوزان

عبدالله الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه اجمعين في باب حد السرقة وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - 00:00:00

لا قطع في ثمر ولا كثراً المذكورون وصححه ايضاً الترمذى وابن حبان هذا الحديث موضوعه حكم سرقة الثمن والكافر. حكم أخي الثمر والكثير السلام عليكم الوجه الاول في تحريره في تحريره - 00:00:29

على ما قبله ان الذي قبله رواه احمد والاربعة وصححه الترمذى وابن حبان وهذا هذا الحديث رواه الامام احمد وابو داود في كتاب الحدود باب ما لا والترمذى والنمسائى وابن ماجة وابن حبان. كلهم من طريق - 00:01:05

يعسى ابن سعيد عن محمد ابن يحيى ابن حبان بفتح الحاء وبعدها باء موحدة عن محمد ابن يحيى ابن حبان عن عمته واسعد ابن حبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - 00:01:35

وذكر الحديث هؤلاء الذين رروا الحديث الترمذى وغيره من الامام احمد وابي داود ومن ذكر بعضهم رواه مختصرًا. مختصرًا على الجملة المذكورة فقط وبعضهم رواه وفيه قصة بعضهم يذكرها مطولة لداود وبعضهم يذكرها مختصرة - 00:02:13  
هذا الحبيب حديث صحيح ورجاه اجاية صحيحين كما قال ابن عبد الهادي المحرر الا انه اختلف في وقته وارساله. اختلف فيه على يعسى ابن سعيد بذكر واسع ابن حبان وتارة - 00:02:46

وتارة رواه ابن عبيدة والليث زهير ابن محمد غيرهم رواه عن يعسى ابن سعيد موصولة يعني بذكر واسع ابن حبان ان رافع بن خديج رواه وآخرون منهم الامام مالك - 00:03:19

ويحىى حماد بن زيد ابو معاوية وشعبة رواه عن يعسى ابن سعيد عن محمد ابن يحيى الرافع. ليس فيه واسع ابن حبان وعلى هذا الاسناد فهو سند منقطع. لأن محمد ابن يحيى لم يسمع من - 00:04:16

ابن حميد محمد ابن يحيى لم يسمع من رافع ابن الخفيف ان هذا الحديث اختلف في وطنه وارساله على النحو الذي ذكرنا الناس تnimim الى قوة حكمه موصولاً. كان الذي وصله والليث - 00:04:55

بن سعد وغيرهم يكون الوصل لا بأس به الوجه الثاني في شرح الفاظه قوله لا قطع في ثمر المثلثة وهو حمرى الشجر هذا اللفظ ظاهره العموم لانه لا قطع في ثمر - 00:05:35

سواء اكان معلقاً في الشجر لو كان مقطوعاً على الارض قد حصل الخلاف بين العلماء كما سندنا بعد قليل في هذا وقوله ولا كفر الكفر المثلثة النخل وهو شحمة الذي يقول - 00:06:15

في وسطه وقد ورد التفسير الكفر موصولاً بالحديث بعض النمسائى بعض الروايات ان لا قطع في ثمر ولا كثراً والكثير هو الجمار وهذا التفسير من بعض رواة الوجه الثالث الحديث دليل - 00:06:47

على انه لا قطع في سرقة التمر ولا في سرقة الكفر وظاهر الحديث الامر فيما كان على رؤوس الشجر وما كان قد قطع وجني ووضع على الارض وهذا قول ابي حنيفة - 00:07:18

ابو حنيفة يرى انه لا سرقة انه لا قطع في سرقة الشمار مطلقاً سواء اكان نار في شجرها او كانت قد دنست ووضعت على الارض ويعلل

ابو حنيفة لانه لا قطع في سرقة الثمار - 00:07:51

لان الثمار مما يتسرع اليه الفساد تسرع اليه الفساد بسبب رطوبته ويقنت على هذا كل ما يتسرع اليه الفتاة وسرقة اللبن الخضار واللحوم ونحو هذا اما اذا كانت ثمار يابسة - 00:08:13

على رأي ابي حنيفة وعلى هذا فابو حنيفة يدبر الحكم على الرطوبة واليوم لما كان رطبا او جز فيه القطع لم يوجد فيه القطع وما كان يابسا الغالب ان اليابس يؤويه الجرير اثار جعل فيه او حكم فيه - 00:08:47

بالقطع ذلکم ان ابا حنيفة يقيس ما يتسرع اليه الفساد على ما لم يحرم بجامع ان کلا منهما معرض للسلف والهلاك ان کلا منهما معرض للسلف والهلاك. فكانه يرى ان ما يتسرع اليه الفساد هو - 00:09:18

وغير المحرم ليس فيه قطر ابي حنيفة وعلى هذا فابو حنيفة يرى ان الثمرة في الحديث نعم انه عام فيما كان على الشجر وما كان قد جنى لما تقدم وذهب الجمهور - 00:09:54

من اهل العلم ومنهم ابو يوسف صاحب ابي حنيفة ذهبوا الى وجوب القطع في كل مقعد لا فرق لذلك بين الطعام والثمار الرطب واليابس الرفض واليابس مدار الحكم عند الجمهور - 00:10:19

المكان لا على الرطوبة ولا على يستدلون بعموم اية السرقة والاحاديث الوالدة النفاق قالوا ويؤيد هذا حديث عبد الله ابن عمر ان شاء الله في الدرس القادر ان الرسول صلى الله عليه وسلم - 00:10:53

الحكم بان الذي يأخذ من على رؤوس الشجر يعني يأكل يأكل من اكل بفيه من ذي حاجة غير متخذ تبني ومن اخذ من على رؤوس الشجر واتخذ حضن يعني طلع ابو معه من المزرعة وراح لبيته. وهو معه يحمله. هذا ايضا ما فيه قطر - 00:11:31

لكنه يختلف عن الاول كما سيأتي ان هذا فيه الغرامة وفيه العقوبة قال وكما في الحديث ومن اخذ بعد ان يغويه الجريم ففيه القطع اذا بلغ ثمن المجال فهذا دليل على ماذا؟ على انه لابد من الحلم - 00:12:03

غير محظ يقطع ويوضع بالجرين اللي هو موضع تجفيف الثمار. هذا يقال انه وضع في الحرف قالوا هذا يدل على ان المسألة ما هي معلقة بالرطوبة انما هي معلقة بايه؟ معلقة بالحرف - 00:12:25

هذا رأي الجمهور وهذا هو الصواب في هذه المسألة. ان المسألة مربوطة بالحرز فما احرم قطع فيه. وما لم يحرز لم بغض النظر عن الرطوبة واليوم. وعلى هذا التمر في الحديث عند الجمهور اللي ما في قاطع هو ايش؟ الثمرة الذي على الشجر - 00:12:48

اما الثمرة الذي قطع واحرز الانسان مثلا جنى مثلا عنبا او كينا وضعه في مكان احرزه جاء وقوف وسرقه على رأي ابي حنيفة ها ما في قطر. لكن على رأي الجمهور فيه القطع لانه محرز - 00:13:15

الحديث الثاني عن ابي امية المخزومي رضي الله عنه قال اوتى النبي صلى الله عليه وسلم فلسطين وجهان قد اعترافا ولم يوجد معه متعاق و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء خالك تركت - 00:13:38

انا بلى فاعاد عليه مرتين او ثلاثة فامر به فقط وجيء به فقال استغفر الله وتب اليه. فقال استغفر الله واتوب اليه. قال اللهم تب عليه هذا اخرجه ابو داود واللفظ له واحمد - 00:14:09

والنسائي ورجاله هذا الحديث موضوعه السارق الرجوع عن اعترافه. حكم تلقين الشارع الرجوع عن اعترافه السلام عليهم الوجه او لها في ترجمة الراوي وهو ابو امية ويقال الانصاري لا يعرف له - 00:14:32

انما هو معروف بكنيته عباده في اهل المدينة وليس له الا هذا الحديث رواه عنه ابو المنذر مولى ابي ذر وكيل مولى قال ابي ذر تم تحريره هذا الحديث رواه ابو داود في الحدود - 00:15:16

باب التلقين واحمد النسائي عن طريق اسحاق عبد الله ابن ابي طلحة عن ابي المنذر مولى ابي ذر عن ابي امية المخزومي ان النبي صلى الله عليه وسلم اوتى بلص - 00:15:50

قد اعترف وذكر الحديث هذا الحديث سنه ضعيف ابو المنذر قال عن الذهبي الميزان لا يعرف واما قول الحافظ هنا رجاله ثقات فيه نظر لانه قال عن ابي منذر في التقريب - 00:16:18

مقبول فكيف يقول هنا ورجاله يقول الخطابي في في اسناده مقال والحديث اذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به وقد نقل الحافظ كلام الخطاب التلخیص ولم يتعقبه بشيء. فدل على انه قد اخذ به - [00:16:51](#)

دل على انه قد اخذ فيكون كلامه التقریب يخالف قوله هنا ورجاله اما شرح الفاظه ونصف الثالث قوله برفق اللام من لف ذكر في القاموس انها مثلثة يقال ويقال نص - [00:17:24](#)

الاوجه الثالثة واللطف كما في معادن اللغة هو السارق ويجمع على قوله ما اي ما اظنكم والفعل مباراة خانه يقال بمعنى ظن يظن يجوز الوجهان كسر الهمزة قال - [00:18:04](#)

وفتحها قال ما خالك وقد ذكر علماء اللغة ان الكسر هو الاوسع والاكثر استعمالا مع من ذكروا ان الموفق للقياس هو الفتح على اساس القاعدة في المضارع مثلها قال اقوم كتبوا نعم يعني - [00:18:46](#)

ان المضارع من الثلاثي يكون ايه؟ يكون بالفتح موافق للقياس اعني الفتح واهبوا اسد هم الذين يفتحونه. الواحد منهم ما يقول ما يخالف. يقول ما اخالف لكن اكثر العرب على الكثر - [00:19:15](#)

الوجه الثالث استدل بهذا الحديث من قال انه لابد من اقرار الشارع وانه لا يكفي الاقرار مرة واحدة وش الاستدلال ان الرسول صلى الله عليه وسلم قطعا هذا السارق حتى اقر مرتين - [00:19:38](#)

ولو كان الاقرار مرة واحدة يكفي قطعه بالاقرار الاول عندما قال قالوا فهذا يدل على انه لابد من التكرار هذا قول الحنابلة واسحاق ابو مالك في رواية عنه بعض السلف - [00:20:13](#)

وذهب الجمهور من اهل العلم من العلم القول هذا الاول من مفردات المذهب عند الحنابلة اما الجمهور من اهل العلم ومنهم الحنفية الشافعية والمالكية الجماعة ايضا من السلف قالوا يكفي الاقرار مرة واحدة - [00:20:48](#)

ولا داعي بتكرار الاقرار دليлем القيام على بقية العقارية الاخرى وان من اقر مرة واحدة قالوا ويؤيد هذا ان المقر في السرقة غير متهم في اقراره ولا سيما ان اقراره - [00:21:22](#)

يتربى عليه او عضو عزيز عليه قطع عضو عبيده عليه. اذا لا يلزم تكرار الاقرار هذا القول هو الراجح ان الاطار مرة واحدة يكفي اما حديث الباب فلا حجة فيه - [00:21:59](#)

التكرار امرین اولا انه حديث ضعيف لا تقوم به الحجة والامر الثاني ان التكرار الذي حصل في الحديث خرج الروح بعد التأكد دليل الشياب لأن هذا الرجل لما قال ترى - [00:22:27](#)

قال له الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقالك تراه فاعاد مرتين او ثلاثة ليكون التكرار الذي فعله هذا الرجل من قبل نفسه اريد او يراد به او ان الرسول صلى الله عليه وسلم اراد به مجرد التثبت - [00:22:52](#)

والتيقن والاستهلال ثم ان الرواية هل اقر مرتين او ثلاثة كان يلزم على الذين يستدلون بالحديث ان يقولوا ان الاقرار فلا لماذا يسبقون الثالث كان يلزمهم ان يقولوا لأن الاقرار ثلاث مرات - [00:23:11](#)

ما المقصود ان الاستدلال بالحديث الوجه الرابع يستدل الفقهاء بهذا الحديث على ان من جاء مقرأ بالسرقة معترفة انه ينبغي تلقينه لعله ويتبون فيما بينه وبين الله تعالى قالوا وهذا له مظاهر - [00:23:40](#)

مثل ما تقدم ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال لنائب لعل تقبل لعلك غمدت اتدرى ما الزنا قالوا وقد حصل عدة قضايا عن الصحابة رضي الله عنهم انهم كانوا يلقنون المقر - [00:24:18](#)

وهذا كما تلاحظون خاص بالقرر اما من قامت عليه السرقة باليقنة فهذا لا مجال لتلقينه الرجوع. انما المسألة خاصة بمن جاء تائبا نادما لعله يتوب في ما بينه وبين الله تعالى ويكتفي هذا عن اقامة احد - [00:24:38](#)

لكن قال العلماء ان السارق اذا اقر بالسرقة امام الحكم ثم رجع عن اقراره قبل ان يقام عليه الحد فانه يجب عليه ان يؤدي المال الذي اقر به. الذي اقر بسرقته - [00:25:02](#)

يعني ان المال لا يتبع الرجوع عن الاقرار الرجوع عن الاقرار يتعلق بالحج ذات الاداء الحق الى صاحبه هذا قد ثبت عليه بمجرد اقراره

ولا يغفههم عنه او منه كونه رجع عن الاقرار - 00:25:23

ويعللون لي هذا يقولون لأن القطع حق لله تعالى العفو والمسامحة اذا رجع. لكن المال حق ادمي منفصلان الحديث الثالث وآخرجه  
الحاكم من حديث ابي هريرة بمعناه وقال فيه اذهبا به - 00:25:47

قطعوه ثم احكموه وآخرجه البزار ايضا وقال لا بأس باسناده هذا الحديث موضوعه ما جاء في حتم يد بعد قطعها ما جاء في حكم  
اليد بعد اولا تخريج وهذا الحديث كما ذكر الحافظ - 00:26:19

رواه الحكم البزار من طريق عبد العزيز عن يزيد عن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان رضي الله عنه اه ولا اعلمه الا عن ابي هريرة  
رضي الله عنه قال يا اتي النبي صلى الله عليه وسلم بسارق - 00:26:52

وذكر الحديث بنحو الحديث المتقدم ابن حديث ابي امية ولكن جاء في اخره قال اذهبا به فاقطعوه ثم قال الفجار سياق هذا  
الحديث لا نعلم عن ابي هريرة الا بهذا الاستناد - 00:27:29

لا نعلم عن ابي هريرة الا بهذا الاثنان وهذا الاسناد ظاهره الصحة لكنه معلول لأن الدراوري قد وصل بذلك ابي هريرة رضي الله عنه  
وهذا وهم منه فان الصواب كما قال - 00:27:52

الخزيمة الدار قطني الصواب ارساله في هذا الحديث رواه ابن عيينة وابن زريق اسماعيل ابن جعفر عن يزيد خفيفة عن محمد ابن  
عبد الرحمن ابن ثوبان فهو لاء قال لا سبما - 00:28:23

رواہ المرسلی فهذا یدل على ان هذا هو الصواب قد اخطأ في وصله فانه وان كان له ثقة الا ان في حفظه شيئا. الا ان في حفظه شيئا  
الوجه الثاني - 00:29:14

الا الفقهاء في هذا الحديث على انه ينبغي حكم يد السارق بعد قطعها حتى يتوقف اما بالكي ذكر علماء اللغة ان الجسم واما  
بالوسائل الطبية لأن المقصود توقيت الدم لأن العروق - 00:29:44

تكون قد انطلقت وتفتحت سيسيل الدم منها بزيارة فينبغي توقيف هذا الدم اما بالجسم او بغيره من الوسائل لانه لو استمر التزيف  
لهلك المحدود والغرض من الحد والغرض من الحد - 00:30:35

هو الردع والجزاء والنکان وليس الغرا والسلف والهلاك هذا هو المقصود وهذه هي الحکمة وظاهر الحديث كما يقول العلماء ان الحکم  
واجب لان الامر الوجوب ولا قارف له الحديث كما مر ضعيف - 00:31:03

ولكن الاستدلال على الجسم بل على وجوب الجسم هذا مأخذ من عمومات الشريعة مأخذ من عمومات الشريعة الوجه الثالث  
استدل العلماء المعاصرون منهم هيئة كبار العلماء واعضاء مجلس المجمع الفقهي - 00:31:37

استدلوا بهذا الحديث على ان ما قطع من العضو بحد موقفات انه لا تجوز اعادته انما قطع من عضو يعني كاليد بحد او قصاص انه لا  
تجوز اعادته وده الاستدلال بهذا الحديث - 00:32:10

ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحتم والجسم مانع من اعادتها لأن اعادة العضو المقطوع تتطلب الفورية كما قرر هذا الطلب  
الحديث وان اليد اذا حكمت امتنع اعادتها بعد ذلك - 00:32:39

قالوا فهذا دليل على انه لا يجوز اعادة العضو انه لا يمكن اعادة العضو الا في الحال وعادتها في الحال يدل على ان هناك توافقا لاجل  
الاعادة وهذا فيه ما فيه - 00:33:12

سيتبين قالوا والقرآن يؤيد ما نقول لأن الله جل وعلا قال والسابق والسارقة قطعوا ايديهما جزاء بما كتب مكانا من الله والجزاء الا  
بالقطع والمكان لا يتمك الا برؤية اليد مقطوعة - 00:33:38

لا يتم الا برؤية اليد المقطوعة ليحصل الردع وعادتها يفوت هذا ويختفي ما حصل في هذا السارق ويستر عليه وهذا غير مظاد شرعا  
قالوا ولان في اعادة اليد سترا على جريمة السارق - 00:34:07

والسارق بقطع وقد تكون اعادتها مشجعة لاهل الفساد والاجرام في تعاطي جريمة السرقة المقصود ان اعادتها لا لا يجوز لأن اعادتها  
تفوت المقاصد الشرعية التي رتبت على قطعها. التي رتبت عنها قطعها - 00:34:40

وذهب بعض المعاصرين الى انه يجوز اعادة ما قطع بحد او قطار الا ان هذا القائد يشترط سعادة ما قطع بالقصاص يشترط رضا المجنى عليه يشترط رضا المجنى عليه وحجة هذا القائل - [00:35:13](#)

انه بتنفيذ تم العمل بالنص الشرعي انه بتنفيذ تم العمل بنص الشرعي ويبيقى ما عدا هذا على اصل نزاهة سيبقى معك هذا على اصل قال ولان الهدف قد تحقق من اقامة - [00:35:41](#)

ولا سلطان للحاكم على المحدود بعد تنفيذ قطع يده وانتهى المحدود يذهب ويعيد اليدي مرة اخرى يقول نعم اولا ان العمل بالقصاص قد حصل وان الحكم ليس له سلطة من كافر المحدود ينظر هل اعاد يده او ما عادها - [00:36:08](#)

والصواب في هذا القول الاول بقوه ما بني عليه وفيما ذكر عن القول الاول يظهر للجواب عما قاله هذا القائد الحديث الاخير في درس الليله عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه - [00:36:38](#)

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغ رب السارق اذا اقيم عليه الحد رواه النسائي وبين انه منقطع وقال ابو حاتم هو منكر هذا الحديث موضوعه ما جاء - [00:37:01](#)

في ان السارق لا يغ رب اذا اقيم عليه ومعنى لا يغ رب يعني لا يطالب باعادة ما ترى اذا اقيم عليه الحد السلام عليه وجهنم الاول في تخریجه هذا الحديث رواه النسائي - [00:37:26](#)

كتاب باب تعليق السارق عنقه من طريق المسور ابن ابراهيم عن عبد الرحمن ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغ رب صاحب فرقه اذا اقيم عليه الحد - [00:37:55](#)

وهذا الحديث كما ذكر الحافظ نقلنا عن النفاي وغيره هو حديث ضعيف في سنه انقطاع لان النسور اذا ابراهيم ابن عبد الرحمن ابن عوف لم يدرك يده عبد الرحمن ابن عوف - [00:38:29](#)

لهذا بعد السياق الحديث قال هذا مرسل وليس ثابت وليس ثابت وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن هذا الحديث فقال هذا الحديث منكر ومسور لم يلقى عبد الرحمن وهو مرسل ايضا - [00:38:58](#)

وممن ضعف الحديث ايضا الدارقطني انه ذكر في العلل باسنادهم لاختلاف ثم قال ان هذا الحديث حديث مضطرب غير ثابت قال حديث مضطرب غير ترى هذا في الجزء الرابع صفحة ميتين - [00:39:29](#)

واربعة وتسعين ثم ان المحور قد تفرد ايضا في رواية هذا الحديث عن جده قد قال عنه الحافظ للتقریب انه مقبول ومعنى مقبول يعني انه حيث يتبع ولم يتبع على رواية هذا الحديث - [00:39:59](#)

الوجه الثاني استدل بهذا الحديث من قال ان السارق اذا قطعت يده قد استهلكت العين المسروقة فانه لا يلزمها ضمانها وهذا قول ابي حنفية سفيان الثوري وجماعة من السلف قالوا اذا قطعت يد الثانية - [00:40:28](#)

والعين المسروقة قد استهلكت يعني مثل ان تحطون العين المسروقة طعاما قد اكل او ثوبا مثلا قد لبس هذا مما يستهلك فليس عليه ايش؟ ضمان ليس عليه ظمان حنفية يدلون بهذا الحديث - [00:41:01](#)

لان الارسال ليس بجرح عندهم والمرسل عندهم حجة يستدلون به ولهذا اخذوا بهذا الحديث كما استدلوا ايضا قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الاستدلال ان الآية دلت على ان هو القطع - [00:41:30](#)

الجزاء الثالث هو القطع ولو قلنا بالضمان لم يكن القطع كل الجزاء. لم يكن القطع كل الجزاء. فيكون الضمان زيادة على ما في القرآن. يكون الظمان زيادة على ما في القرآن. بل يكون زيادة على الحد. الذي - [00:42:02](#)

اووجه الله تعالى على السارق المقصود من الحنفية لا يرون ان السارق ضد القول الثاني في المسألة وهو للجمهور من اهل العلم قالوا يلزم السارق الظمان سواء اكان منفرا من كان معسرا - [00:42:29](#)

لان معند ظالم والقطع حق الله تعالى والضمان حق المسروق من وهم حقان متغامران ولا يبطل احدهما الاخر ليبطل احدهما الاخر قالوا واما الحديث فهو ضعيف لا تقوم به حجة على النفي ان في الضمان - [00:42:59](#)

واما اية السرقة وانه لم يذكر فيها الظمان فهي لم تنفي الظمان وانما سكتت عنه ويكون الضمان مستفادا من ادلة

قالوا والمراد بالضمان مد العين المسلوق - 00:43:33

الى صاحبها فان كانت قائمة ردت بعينها وان كانت ثلاثة ولها مثل يرد المثل وليس لها مثل يرد القيمة كما يذكر الفقهاء في الباب  
وي ينبغي ان نعلم ان هناك مسألة مجمع عليها بين العلماء - 00:44:01

وهي ما اذا كانت العين موجودة قائمة فلا خلاف بين العلماء حتى الحنفية في ان العين المسروقة اذا كانت موجودة بعينها انه يجب على السارق ان يردها سواء اقيم عليه الحد - 00:44:29

ام لم يقحم عليه الحد يقولون لان المالك وجد عين ما له ومن وجد ماله فهو احق به وعلى هذا الخلافة المتقدم هو فيما اذا كانت هو فيما اذا اقيم الحد وكانت العين ثلاثة او مستهلكة - 00:44:51

كانت العين ثلاثة او مستهلكة والله سبحانه وتعالى اعلم - 00:45:16